معالم من منهج الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق في كتابه "درء الضعف عن حديث من عشق فعف"

الباحثة إيمان الوارتي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه في الدراسات الإسلامية تخصص علوم الحديث
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
المغرب

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي الله تعالى عن صحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يأتي هذا البحث ليقدم ويصف منهج الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه "درء الضعف عن حديث من عشق فعف"، وهو عالم بلغ درجة الحفاظ في الحديث الشريف، وهو من دعاة التجديد ونبذ التقليد الأعمى، وكان ممن يدعون بشدة إلى العودة للأخذ من النبع الصافي، كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لما عاناه من تشدد بعض معاصريه وإصرارهم على تقليد بعض علماء السلف، ولو لم يكن معهم دليل على ما يذهبون إليه.

ويشمل هذا البحث على العناصر التالية:

المبحث الأول: لمحة من حياة الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله تعالى

المطلب الأول: ولادته وأسرته الشريفة

المطلب الثاني: بدايته في تلقي العلم

المطلب الثالث: بعض من شيوخه ورحلاته العلمية

المطلب الرابع: خلقه ومكانته العلمية

المطلب الخامس: وفاته

المبحث الثاني: منهج الغماري في كتاب درء الضعف عن حديث العشق

المطلب الأول: كلام الشيخ ابن القيم عن حديث العشق

المطلب الثاني: التعقيب على كلام ابن القيم في رواية الحديث، والتصحيح لذلك

المطلب الثالث: الرد على استدلال ابن القيم على بطلان الحديث

المطلب الرابع: مناقشة الحكم بالنكارة على حديث الباب

المطلب الخامس: مناقشة كلام ابن القيم في سويد

المطلب السادس: مناقشته لكلام ابن معين في سويد

المطلب السابع: بيان أهمية الاستقصاء في نقل أقوال الموثقين عند الكشف عن حال الرجال

المطلب الثامن: مناقشة كلام ابن القيم في أن مسلما لم يخرج لسويد في الأصول

المطلب التاسع: مناقشته في الاستدلال بكلمة الحاكم في حديث الباب

المطلب العاشر: في الكلام على رواية الماجشون لحديث الباب

المطلب الحادي عشر: مناقشة احتجاج ابن القيم على أن الشهادة لا تعطى للعاشق

المطلب الثاني عشر: مناقشة حصر ابن القيم للشهادة في الشهادة في سبيل الله والخصال الخمس المذكورة في الصحيح

المطلب الثالث عشر: المنهج العام للكتاب.

وفي الأخير تأتي خاتمة متواضعة تختم هذا البحث مرفوقة بالهوامش.

المبحث الأول: لمحة من حياة الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله تعالى

المطلب الأول: ولادته وأسرته الشريفة

ولد الحافظ السيد أحمد بن الصديق في سابع عشر من رمضان سنة م1320/1902هـ، في قبيلة بني سعيد بغمارة بشمال المغرب، في أسرة شريفة النسب، من جهة الأب والأم.

والده هو الإمام السيد محمد بن الصديق 1295-1354هـ/1878-1935م.

وأمه السيدة فاطمة الزهراء، توفيت شهيدة بالنفاس سنة 1341هـ/1922م، عن سن صغيرة[1].

تربى رحمه الله في أحضان أسرة عرف آباؤها بالعلم والتصوف، حيث إن أجداده من جهة الأب اشتهروا بالرواية والصلاح، منهم السيد عبد المؤمن الكبير، الذي كان من أولياء القرن التاسع الهجري-الخامس عشر الميلادي ومدفنه بقبيلة بني يزناسن، ويعرف بأبي قبرين، وكذا حفيده السيد عبد المؤمن الصغير دفين تجكان[2]، وجدّ والده الأدنى القطب الشهير السيد أحمد بن عبد المؤمن1262هـ/1845م[3].

أما والده السيد أحمد فقد كان من كبار علماء عصره،حلاّه عبد السلام بن سودة ب "الشيخ العلامة الصوفي المحدث المشارك المطلع الحجة الشهير"[4].

أما أجداده من أمه فقد اشتهروا بسلوك طريق العلم والتصوف وأبرزهم وأغناهم عن التعريف أبو العباس السيد أحمد بن محمد المهدي بن عجيبة ت 1224هـ/1809م، له مؤلفات قيمة أكثرها في التصوف منها تفسيره البحر المديد.

المطلب الثاني: بدايته في تلقي العلم

بدايته رحمه الله في العلم والطريق كانت منذ الخامسة من عمره حيث حفظ القرآن الكريم على يد أحد تلامذة أبيه، كما حفظ بعض المتون، وقرأ بعض الشروح في النحو والفقه والحديث "كالآجرومية" و"ألفية ابن مالك" و"المرشد المعين" و"بعض مختصر خليل" و"الأربعين النووية" و"شرح المرشد المعين لميارة الصغير"، و"شرح الآجرومية" للشيخ خالد الأزهري، وشروح أخرى.

إلى جانب ذلك أتقن رحمه الله علم الرسم ب نظم الخراز وشرحه فتح المنان لعبد الواحد بن عاشر وحفظ جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، كما حفظ البيقونية في الحديث وأكثر ألفية العراقي.

وقد استفاد كثيرا من والده ، حيث كان يحضر دروسه ومجالس مذاكراته العلمية بالجامع الأعظم بطنجة، وبالزاوية الصديقية بها أيضا، كما كان يستفيد كثيرا من ملازمته له في البيت، وكانت دروسه في الجامع الأعظم في مختصر الخليل وصحيح البخاري وفي علوم أخرى من تفسير وفقه على المذاهب الأربعة وتصوف وتاريخ وتراجم الأئمة والعلماء والصوفية والعارفين ورجال الحديث وغيرهم، إلا أن تحمله لهذا العلم الأخير كان منه على سبيل المذاكرة وإرادة التخلق بأخلاقهم، والاهتداء بهديهم والتشوف إلى مراتبهم، مع تأييد ذلك بالآيات والأحاديث والآثار، وكان ذلك يستغرق الساعة والساعتين.

أما في علم الكلام فقد سمع منه أغناه عن قراءة كتبه، كما كان يذكر له الكتب والمصنفات في كل فن ويقومها له ويذكر أقوال العلماء فيه حتى كان أعرف الناس بالكتب، وهو لا زال لم يخرج من المكتب.

المطلب الثالث: بعض من شيوخه ورحلاته العلمية

أخذ السيد أحمد بن الصديق العلم من أبيه أولا وورثه عليه، ثم من الكثير من العلماء في مختلف بقاع العالم الإسلامي، فاستغرقت رحلته الأولى إلى مصر سنتين، فكان ممن قرأ عليهم من الشيوخ، محمد بن إبراهيم السمالوطي بالمشهد الحسيني بالقاهرة "تفسير لبيضاوي"، و"موطأ الإمام مالك" و"التهذيب في المنطق".

وقرأ على الشيخ يس الجندي "مختصر خليل بشرح الدردير" و"حاشية الدسوقي" من أوله إلى آخر كتاب النكاح.

وقرأ على الشيخ محمد إمام السقا "الآجرومية" بشرح الكفراوي،..

وقرأ على الشيخ محمد بخيت المطيعي التفسير أيضا، و"صحيح البخاري".

وقرأ على الشيخ حسن حجازي "الألفية" بشرح الأشموني وحاشيته للصبان.

وفي شعبان 1341هـ رجع إلى المغرب وحل إلى فاس فسمع من شيخ الجماعة أبي العباس أحمد بن الخياط حديث الرحمة المسلسل بالأولية والمسلسل بالمصافحة والمشابكة والتقى بفقيه المغرب أبي العباس المهدي الوزاني.

وأخذ عن المحدث أبي عبد الله محمد بن إدريس القادرين وسمع عنه حديث الرحمة، حين رحلته نحو الجديدة.

ثم عكف على رباط الفتح فسمع حديث المسلسل بالأولية من الشيخ الصوفي فتح الله بن أبي بكر البناني كما سمعه من الشيخ أبي عبد الله محمد المكي البطاوري واجتمع بسلا بالشيخ عبد الحي الكتاني وقد أجازه جميع المذكورين.[5]

ثم عاد إلى القاهرة مرة أخرى ليكمل مسيرة ما بأه في قراءة العلوم، كعلم الحديث وعلم الأصول وغيرها، وقد بلغ عدد شيوخه المذكورين في فهرسته عشرة ومئة شيخ من أقطار مختلفة، أغلبهم من مصر، ثم الشام، ثم المغرب، ثم الحرمين، ثم اليمن، ثم تونس، فالهند، فالجزائر، ثم أفغانستان، وإيران، وإسطنبول... ومن بين هؤلاء الشيوخ كان له سبع شيخات، استجازهن اقتداء للحفاظ المحدثين، وقد حلاّهن كلهم بألقاب سامية، ومدح صلاحهن وفضلهن.

وكان رحمه الله منجذبا إلى علم الحديث مبكرا فلما وصل إلى سن الثامنة عشرة من عمره تعلقت همته بمعرفة الضعيف والموضوع وسببه، ومعرفة الضعفاء والوضاعين، فقرأ مجموعة مهمة من كتب الحديث بعناية، منها "الميزان" للذهبي وتذكرة "الموضوعات" لابن طاهر المقدسي و"القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد" للحافظ ابن حجر و"اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للحافظ السيوطي، وغيرها من الكتب في مختلف أنواع علوم الحديث حتى أشرف على حفظ أكثر ما في هذه الكتب واستحضاره... وتدرب بذلك تدريبا عظيما، وحصلت له ملكة في معرفة الحديث وأصوله.[6]

لقد كان أحمد بن محمد الصديق مالكيا، ثم بعد أن هاجر إلى مصر صار شافعيا، ولكنه سرعان ما طلق المذاهب، وبلغ درجة الاجتهاد يقول الدليل ويعمل به ولو خالف الجمهور وكان رحمه الله يذم التقليد والتعصب للمذاهب ذما بغيضا، حتى ألف في المقلدة كتابا مستطرفا سماه "الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد"

وهو لم يكن رحمه الله لا زيديا ولا رافضيا–كما اتهمه بذلك خصومه لكن كان يفرط في حب علي رضي الله عنه ويكره محاربيه وأعداءه.[7]

المطلب الرابع: خلقه ومكانته العلمية

عرف السيد أحمد رحمه الله بشدة غيرته الدينية، فكان يذم المتأثرين كثيرا بالأفكار الغربية والمقلدين والمتشبهين بالأوروبيين في كل شيء.

وكان بارا بوالده، وكان يحترم شيوخه ويقدرهم ويعترف لهم بالتمكن والانتفاع.

لقد كان رحمه الله ذا خلق رفيع في تعامله مع الناس ويحسن الظن بهم، الذي كان يعتبر سجية من سجاياه، وكان له اعتقاد كبير في المجاذيب وكرامات الأولياء إلا أنه مع ذلك لا يغتر بادعاءات الدخلاء فيهم والكذابين؛ لأنه كان يستعمل فراسته وقلبه في تمييز الصالحين عن غيرهم.

وله مكانة علمية عالية وكان ممن شهد فيه وأشاد بمعرفته في علم الحديث أبوه السيد محمد بن الصديق، وأخوه الحافظ عبد الله بن الصديق.

ومدحه ثلة من العلماء منهم الشيخ عبد الحي الكتاني: "إنه غريب في اطلاعه ومعرفته في هذا السن"[8]

وأثنى الكثير من العلماء على عدد من كتاباته ومؤلفاته منها كتابه "**المداوي**" والذي قال فيه أخوه عبد الله بن الصديق" من أراد صناعة الحديث فعليه بهذا الكتاب" وقال عن أخيه أنه كتب أكثر من خمسين جزءا حديثيا لا يعرف أن يكتبها أحد من أهل عصره، خاصة "**فتح الملك العلي**" و "**درء الضعف عن حديث من عشق فعف**" وكتاب "**الهداية**"، وكتاب "**المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**" والذي قال عنه الدكتور فاروق حمادة :"كتاب ضم في ثناياه آراء سديدة ولفتات دقيقة".[9] وقال

الشيخ أحمد مرسي: "بأنه مجتهد مطلق، لأن له ثلاثة كتب لم يسبق إليها، تدل على اجتهاده، وهي تشنيف الآذان وإحياء المقبور وإزالة الخطر[10] كما وصفه بالحفظ والاطلاع التام.

المطلب الخامس: وفاته

فبعد أن مرض السيد أحمد بن الصديق الغماري مرضا شديدا، انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الأحد غرة جمادى الثانية سنة 1380هـ/1960م، ودفن بالقاهرة بمقابر الخفير رحمه الله تعالى وأحسن مثواه.

وقد قال عنه الشيخ محمد تقي الدين الهلالي: " إن العالم الإسلامي قد خسر خسارة عظيمة بفقد هذا الرجل".[11]

المبحث الثاني: منهج الغماري في كتاب درء الضعف عن حديث العشق

تمهيد:

يعتبر هذا الجزء من الأجزاء المفردة لبحث حديث بعينه وهو: "درء الضعف عن حديث من عشق فعف" للحافظ والمحدث أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى، وهو غزير الفوائد جليل العوائد، استطرد فيه الحافظ الغماري فأفاد، وعرج على مسائل فأجاد، وبين قوته في النقد والبحث والمناقشة والتنقيح. وهو يقول في كتابه المداوي عند الكلام على هذا الحديث:" وبعد فحديث الباب قد صححته، وأفردت لذلك تأليفا عجيبا سميته: درء الضعف عن حديث من عشق فعف، فعليك به، فإنه مفيد للغاية[12].

يعرض هذا الكتاب حال حديث العشق ونقل كلام ابن القيم فيه، وبيان روايته من وجه واحد، ثم تتبع مروياته، ومناقشة الحافظ الغماري ابن القيم في استدلالاته على بطلان الحديث، ومناقشة الحكم على الحديث بالنكارة والتعرض لفوائد ومسائل مهمة، ثم مناقشة أهل الجرح والتعديل في ما نسب إلى سويد، والكلام على رواية ابن الماجشون للحديث، ثم مناقشته لكلام ابن القيم في أقوال متعددة من استدلالاته على الحديث في حق الشهادة.

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وتمهيدين وعشرين فصلا، في 142 صفحة، يختمها نظم في تقريظ الجزء لناسخه تلميذ المؤلف محمد بوخبزة.

يتضمن التمهيد الأول: عرض حال الحديث واختلاف العلماء فيه، والنتيجة المتوصل اليها في هذا الجزء.

والتمهيد الثاني: في ترجمة الحافظ أبي الفيض الغماري على وجه الاختصار وذكر شيء من سيره وأخباره وآثاره.

أما العشرين فصلا فتحتوي على استدلالات ومناقشات وأقوال في الحديث يرد فيها الغماري ويعقب وينتقد ويصحح المغالطات والمجازفات في الحكم على الحديث، وفي أقوال أهل الجرح والتعديل في رواة الحديث.

وفيما يأتي **معالم من منهج الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في جزءه " درء الضعف عن حديث من عشق فعف".**

المطلب الأول: كلام الشيخ ابن القيم عن حديث العشق

يبدأ الحافظ الغماري كتابه بعرض السؤال الذي رفع إليه، ونقله كلام ابن القيم على حديث العشق وهو كالتالي:

قال ابن القيم في الكلام على علاج العشق:

(ولا يغتر بالحديث الموضوع على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رواه سويد بن سعيد، عن علي بن مسهر، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – عن النبي – صلى الله عليه وسلم. ورواه عن أبي مسهر أيضا، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم، ورواه الزبير بن بكار، عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: (من عشق، فعف فمات، فهو شهيد)، وفي رواية: (من عشق وكتم وعف وصبر، غفر الله له وأدخله الجنة).

فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز أن يكون من كلامه، فإن الشهادة درجة عالية عند الله، مقرونة بدرجة الصديقية، ولها أعمال وأحوال، هي شرط في حصولها، وهي نوعان: عامة وخاصة، فالخاصة: الشهادة في سبيل الله.

والعامة خمس مذكورة في "الصحيح" ليس العشق واحدا منها.

وكيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة، وفراغ القلب عن الله، وتمليك القلب والروح، والحب لغيره تنال به درجة الشهادة، هذا من المحال، فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد، بل هو خمر الروح الذي يسكرها، ويصدها عن ذكر الله وحبه، والتلذذ بمناجاته، والأنس به، ويوجب عبودية القلب لغيره، فإن قلب العاشق متعبد لمعشوقه، بل العشق لب العبودية، فإنها كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم، فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم، وخواص الأولياء، فلو كان إسناد هذا الحديث كالشمس، كان غلطا ووهما، ولا يحفظ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لفظ العشق في حديث صحيح البتة.

ثم إن العشق منه حلال، ومنه حرام، فكيف يظن بالنبي – صلى الله عليه وسلم – أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعف بأنه شهيد، فترى من يعشق امرأة غيره، أو يعشق المردان والبغايا، ينال بعشقه درجة الشهداء، وهل هذا إلا خلاف المعلوم من دينه – صلى الله عليه وسلم – بالضرورة؟ كيف والعشق مرض من الأمراض التي جعل الله سبحانه لها الأدوية شرعا وقدرا، والتداوي منه إما واجب إن كان عشقا حراما، وإما مستحب.

وأنت إذا تأملت الأمراض والآفات التي حكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأصحابها بالشهادة، وجدتها من الأمراض التي لا علاج لها، كالمطعون والمبطون، والمجنوب والغريق، وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها، فإن هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها، ولا علاج لها، وليست أسبابها محرمة، ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبده لغير الله ما يترتب على العشق، فإن لم يكف هذا في إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلد أئمة الحديث العالمين به وبعلله، فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة، بل ولا بحسن، كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث، ورموه لأجله بالعظائم، واستحل بعضهم غزوه لأجله.

قال أبو أحمد بن عدي في "كامله": هذا الحديث أحد ما أنكر على سويد، وكذلك قال البيهقي: إنه مما أنكر عليه وكذلك قال ابن طاهر في " الذخيرة " وذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور" وقال: أنا أتعجب من هذا الحديث، فإنه لم يحدث به عن غير سويد، وهو ثقة، وذكره أبو الفرج بن الجوزي في كتاب "الموضوعات"، وكان أبو بكر الأزرق يرفعه أولا عن سويد، فعوتب فيه، فأسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجاوز به ابن عباس رضي الله عنهما.

ومن المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن له أدنى إلمام بالحديث وعلله، لا يحتمل هذا البتة، ولا يحتمل أن يكون من حديث الماجشون عن ابن أبي حازم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، وفي صحته موقوفا على ابن عباس نظر، وقد رمى الناس سويد بن سعيد راوي هذا الحديث بالعظائم، وأنكره عليه يحي بن معين وقال: هو ساقط كذاب، لو كان لي فرس ورمح كنت أغزوه، وقال الإمام أحمد: متروك الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة وقال البخاري: كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه، وقال ابن حبان: يأتي بالمعضلات عن الثقات يجب مجانبة ما روى. انتهى.

وأحسن ما قيل فيه قول أبي حاتم الرازي: إنه صدوق كثير التدليس، ثم قول الدارقطني: هو ثقة غير أنه لما كبر كان ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه انتهى.

وعيب على مسلم إخراج حديثه، وهذه حاله، ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره، ولم ينفرد به، ولم يكن منكرا ولا شاذا بخلاف هذا الحديث، والله أعلم)[13].

المطلب الثاني: التعقيب على كلام ابن القيم في رواية الحديث، والتصحيح لذلك:

حيث أن الحافظ الغماري في كتابه عقب على كلام ابن القيم في طريق رواية حديث العشق من طريق عائشة رضي الله عنها، حيث رواه محمد بن أحمد بن مسروق، عن علي بن مسهر، عن سويد بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه: عن السيدة عائشة رضي الله عنها: وهذا وهم من ابن مسروق خالف فيه سائر الرواة عن سويد، لذا نص الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخه (479/12) على أن المحفوظ هو روايته عن ابن عباس.

إذا فرواية عائشة رضي الله عنها وهم محقق بلا خلاف، ومنه فإن رواية ابن عباس هي المعتمدة.

المطلب الثالث: الرد على استدلال ابن القيم على بطلان الحديث:

اعتبر الحافظ الغماري على أن استدلال ابن القيم –لا دلالة في كون لفظ العشق لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح في بطلان حديث سويد بن سعيد – تهويل لا طائل تحته، وبين ذلك بقوله: (...**فإنه ليس من شرط صحة الحديث وثبوته وروده أو ورود معناه في أحاديث أخرى، ولو كان ذلك كذلك لبطل كثير من أحاديث الأحكام والسنن، فضلا عن غيرها مما لم يرد فيه إلا حديث واحد، وهي الأفراد المطلقة كما هو معروف عند أهل الحديث**)[14].

* **التنبيه على أخطاء ابن العربي المعافري:**

وقد اعتمد ابن القيم في استدلاله على قول ابن العربي المعافري، فمن خلال تصريح ابن العربي والذي يقول في كتابه "سراج المريدين" في لفظ المحب: " وأول ما ألقي إليكم معشر المريدين أن الشرع لم يرد إلا بلفظ المحبة خاصة، وأدخل فيها من لا يدري الشوق والعشق، ولم يرد بهما شرع لا في الصحيح ولا في السقيم، فلا تلتفتوا إليها، ولا تذكروها بألسنتكم حكاية لها"[15].

وقد بين الغماري رحمه الله أن الأمر بخلاف ذلك على اللفظين، فالعشق هو وارد في حديث الباب، كما أنه وارد أيضا في حديث ذكره الديلمي بلا إسناد، لفظه: (العشق من غير ريبة كفارة للذنوب)

وأما الشوق فاستدل به الحافظ الغماري بحديث: (من اشتاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات، ومن أشفق من النار لهى عن الشهوات، ومن يرتقب الموت لهى عن اللذات، ومن زهد عن الدنيا هانت عليه المصيبات)[16].

هذا وذكر الغماري أن ابن العربي ليس ممن يعتمد على قوله في مثل هذه الإطلاقات، لأنه ليس لديه في متونه استحضار أو اطلاع مهم، ووضع أمثلة لأحاديث صحيحة أنكر ورودها كحديث غسل اليدين قبل الطعام، والتسمية على الوضوء، وادعاءاته بأنه لم يصح في ذكر الجنة إلا ستة أحاديث، ولا ورد ذكر أبوابها حديث البتة.. ومنه فإنه يدل على عدم درايته ومعرفته بالحديث.

المطلب الرابع: مناقشة الحكم بالنكارة على حديث الباب:

يعقب السيد أحمد بن الصديق رحمه الله على ابن القيم ممن أنكر على سويد هذا الحديث مثل ابن عدي والبيهقي وابن طاهر ويجيبه من عدة أوجه فأما الأول فاعتبر الحافظ أبو الفيض أن الذي أنكره على الحقيقة هو ابن معين وابن حبان، ومن أنكره بعدهما فإنما قلدهما فيه والمقلد إنكاره لا يعتبر، لأنه عن غير دليل ولا حجة[17].

وأما الثاني فاعتبر ابن الصديق أنهم أخطؤوا في الحكم على هذا الحديث بالنكارة، بسبب أن النكارة في لسان المتقدمين ليس لها حد محدود، ولا أصل يرجع إليه فيها، ولا قاعدة يعتمد عليها في الحكم بها، وإنما يحكمون بها على حسب نظرهم وما ينقدح في بواطنهم، ويستنكرونه بأذواقهم واجتهادهم، وبين اختلاف الحكم على الأحاديث وتضارب آرائهم فيها، فتارة يحكم بنكارتها ابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين–مثلا– ويصححها أحمد والبخاري ومسلم وابن أبي شيبة، وتارة يكون العكس من ذلك، وقد يختلفون هم فيها أيضا، وقد يكم على أحاديث بالنكارة بل بالبطلان والمبالغة في الحط من راويه ، من جهة ابن معين ومن معه، لكن نجد في الجهة المقابلة تخريج أصحاب الصحيح المتفق عليه بين الأمة كالبخاري ومسلم.

وبين الغماري رحمه الله أسباب هذه الاختلافات في الحكم على الحديث وهو إما عائد إلى راوي الحديث أو إلى روايته لهذا الحديث بالذات أو إلى المروي نفسه، والاقتصار على معرفة الحديث دون الفقه والأصول مظنة الغلط والزلل والتسرع في الأحكام.

وقد أشار الحافظ ابن الصديق إلى أن يحي ابن معين وابن حبان ومن وافقهما استبعد أن يعطي الله تعالى للعاشق درجة الشهادة، كما شرحه ابن القيم في كلامه السابق، فحكموا على الحديث بالنكارة، وغاب عنهم المعنى المراد، ولم يتفطنوا لموجب الشهادة فيه مما هو موافق للمنقول والمعقول.

وأما الوجه الثالث فقد تطرق ابن الصديق إلى اختلاف المتقدمين والمتقدمين في إطلاق المنكر وصرح أن إنكار المتقدمين للحديث لا يدل على بطلانه ووضعه كما حكم به ابن القيم، مستندا في حكمه على كونهم حكموا بنكارته، فإن المنكر في لسانهم وعرفهم غير المنكر في اصطلاح المتأخرين وعرفهم.

كون أن المتأخرين يطلقون المنكر على معنيين، أحدهما: ما خالف في الراوي الضعيف من هو ثقة. والثاني: وهو الذي يستعملونه في كلامهم: ما هو واه وموضوع.

وأما الأقدمون فيطلق عندهم المنكر على معنيين، الأول، ما تفرد به الراوي ولو كان ثقة، والثاني: ما تفرد به الراوي المستور أو الضعيف، وقد يراد به أيضا الساقط الواهي على قلة.

المطلب الخامس: مناقشة كلام ابن القيم في سويد:

بدأ ابن الصديق رحمه الله الفصل الرابع من الكتاب بمناقشة ابن القيم في قوله: "ورموه بالعظائم"، فصرح أن هذا باطل لا أصل له، وغاية ما رموه به هو التدليس الذي ما نجى منه إلا أقل من القليل، وكونه عمي فصار يقبل التلقين. وبين الغماري رحمه الله أن ابن عدي انفرد في اتهامه بسرقة الحديث، وعلق أن هذا باطل يكاد يكون مقطوعا ببطلانه، ثم أعطى أمثلة ممن تكلم فيه ليبين ما قاله ابن القيم هل هو رمي بالعظائم ام مجازفة في القول، وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها الغماري:

"قال أبو حاتم: كان صدوقا وكان يدلس ويكثر، وقال البخاري كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه، وقال البردعي[18]: رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه، فقلت له: فإيش حاله؟ قال: أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا.[19]

وعرض الغماري جملة ممن تكلم فيه وعلق أنه كل ما قيل فيه لا يتسم حد العظائم بل هو جرح خفيف ما يكاد يسلم منه أي راو إلا أفراد معدودون في الطبقة الأولى من الثقات.

وذكر أن التدليس ما هو بمغمز ولا ضعف على الحقيقة، إلا إذا كان يدلس تدليس التسوية، إلا أنهم لم يفصحوا بذلك، وأتى بأمثلة من الرواة الذين رووا الحديث عن المدلسين تارة بالسماع وتارة بالعنعنة كإبراهيم النخعي والحسن البصري، والزهري وهشام بن عروة، ويحي بن سعيد إلى أن وصل إلى سويد بن سعيد وذكر أن مسلما روى له في الصحيح. بالإضافة إلى البخاري ومسلم اللذين وصفا بالتدليس أيضا فهو مما لم يكن يسلم منه محدثا، ولا سيما تدليس الشيوخ.

وأما قبول التلقين فقد أبرز الغماري رحمه الله أن أول من لمزه به هو ابن معين والبخاري وتبعهم الآخرون تقليدا فقط، بغير دليل ولا قصة تثبت ما يدعون بل عدوا ما فهموا من بعض المنكرات، مناكير باجتهادهم فقط. وقد لا تكون منكرة في الحقيقة، وأعطى مثالا بحديث الباب وحديث الافتراق. وأبرز أن تلك المناكير التي رأوها إنما رواتها كانوا من المتأخرين الذين سمعوا منه بعد كبره وعميه إلى أن جزموا بأنها من التلقين. وعد الغماري أن هذا في الحقيقة منهم توثيق للرجل، واعتراف بصدقه وبراءته من تهمة الكذب. وهكذا كان دفاع الغماري عن سويد بن سعيد من تهم التدليس والتلقين التي نسبها إليه جلة من المحدثين.

المطلب السادس: مناقشته لكلام ابن معين في سويد:

يناقش الغماري استدلال ابن القيم بكلام ابن معين في سويد أنه "ساقط كذاب" ويجيبه على وجهين، الأول أن ابن معين لم يكذب سويدا بل ذلك من فهم بعضهم فقط، وأنه قصد ذمه وتضعيفه من قبل ما ظن فيه من قبول التلقين أو التدليس عن الضعفاء ودليل ذلك ما قاله محمد بن يحي الخزاز: "سألت يحي بن معين عن سويد بن سعيد فقال:" ما حدثك فاكتب عنه، وما حدث به تلقينا فلا".

وأما الوجه الثاني: فقد افترض تسليم أنه صرح بتكذيبه فهو جرح مردود على قواعد أهل الحديث، لأمرين:

أحدهما: أنه غير مفسر في مقابلة توثيق، وما كان كذلك فهو غير مقبول على الصحيح عند الجماهير من المحدثين وأهل الأصول.

ثانيهما: صادر عن عصبية مذهبية وتحامل، وجعل حديث الفرق سببا في الكلام الذي قاله عنه ابن معين، وأقر الغماري أنه لا ذنب لسويد في ذلك، وأن العصبية المذهبية لها مفعولها القوي في النفوس، وتأثيرها البالغ على الشعور، وكذلك حديث الفرق هو

منه برئ، فقد رواه جماعة غير سويد، فيهم من رجال الصحيح نعيم بن حماد، ومن الثقات الحكم بن المبارك الخواستي دون غيرهما من الضعفاء، فما ذنب سويد في روايته ما رواه غيره.

وأما قول ابن معين "لو كان فرس ورمح لغزوته"، فقد بين الغماري رحمه الله أنه لم يكن في حديث الباب وأن ما قاله ابن معين إنما هو على وجهين أحدهما أن ابن معين لم يقل هذا في هذا الحديث بل قاله في غيره والحاكم لما حكى هذا عنه حكاه بصيغة التمريض، وأما الثاني فهو افتراض قول الحديث فهو إنما يقولها لأجل الحديث السابق لا لأجله، فكأنه لما ساء نظره فيه، واعتقد إتيانه بمثل ذلك الباطل الآمر بقتل أهل الرأي صار كلما ذكر له حديث عنه قال فيه هذه الكلمة أحيانا.

وختم الغماري قوله على أن ما سبق لا يدل على ضعف حديث الباب كما أراد ابن القيم أ يستدل بها عليه، فإنه ليس فيه ما يوجب ذلك، وإنما موجبها في نظر ابن معين هو ما ذكره الغماري، وهو ما يجعل سويدا بريئا منه.

* **رد طعن ما نقل عن كلام الإمام أحمد في سويد:**

يأتي الغماري رحمه الله بقول ابن القيم في أن الإمام أحمد قال في سويد أنه : متروك ويجيبه على طعنه بوجهين أحدهما : أن ابن الجوزي وحده هو من نقل ذلك عن أحمد، ابن الجوزي يعتبر غير معتمد في نقله ولا فهمه، كونه يتصرف في النقول ولا يحسنها ولأجل ذلك يأتي بالطامات، وفي حالات أخرى يأتي بكلام الحفاظ على حسب فهمه ونظره، فيقع بذلك في الخطأ الفاحش، فقد يكون رأى عن أحمد كلاما ترك فيه حديثا لسويد، أو حكى ما هو من هذا القبيل، فأخذ منه أن أحمد قال متروك أو كتب ذلك من حفظه لكونه رأى ذلك عن غير أحمد، وذهب وهمه إلى أحمد.

وتوسع الغماري في هذا وبينه بأحاديث العلماء في هذا الحديث لكن لا يسع التطرق المقالة لكل ذلك...

وأما الوجه الثاني وهو ما نقل عن أحمد نقول متعددة بتوثيقه، وأنه كان حسن الرأي فيه. وعرض عدة أقوال في ذلك منه قول عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن لإسماعيل، فقال لي: اكتبها كلها، فإنه صالح، أو قال: ثقة.

وقد أضاف الغماري ما نصه الحافظ في عدة تراجم من (تعجيل المنفعة) أن أحمد كان لا يأذن ولده عبد الله في الكتابة إلا عن الثقات وعن أهل السنة، حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في الفتنة، ومثل بما بلغه سويد من تقديم علي على أبي بكر والذي يعده أحمد من العظائم وأكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى، ومع ذلك لم يقل شيئا، وجعله أتي من غيره، وأمر أولاده بالكتابة عنه، وهذا مما يكذب ما نقله ابن الجوزي عن أنه قال: متروك.

* **رد طعن النسائي في سويد:**

فقد استدل ابن القيم أيضا بقول النسائي في سويد بأنه: ليس بثقة، فأجابه الغماري بأن النسائي لم يقل هذا عن نظر واستدلال، إنما قاله تقليدا لابن معين، فإنه لما ذكر سويد بن سعيد قال عنه: ليس بثقة ولا مأمون، واستدل الغماري ب بقول ابن معين في سويد: سويد بن سعيد حلال الدم.

وقد بين النسائي مستنده في جرحه، وهو التقليد لابن معين، فجرح ابن معين فيه مردود غير مقبول، وبسقوطه سقط قول مقلده.

* **مناقشة طعن ابن حبان في سويد:**

ناقش الغماري رحمه الله ابن القيم في استدلاله بقول ابن حبان في سويد حيث قال ابن حبان: يأتي بالمعضلات عن الثقات، يجب مجانبة ما روى.. وأجابه الغماري من وجهين الوجه الأول ذكر أن ابن حبان جعل عمدته في الطعن عليه هذا الحديث وأتى

بحديث الباب واعتبر أن ابن حبان لما استنكر معنى الحديث واستبعد أن يكون علي بن مسهر حدث به جرحه به، مع ما يرد من الكلام الذي نقله عن يحي بن معين.

أما الوجه الثاني فجعل الغماري رحمه الله أن عبراة ابن حبان هذه مجازفة وهو معروف بذلك في جرحه كما نص عليه الحفاظ، وأعطى أمثلة لثلة من الحفاظ الذي تحدثوا في ابن حبان.

المطلب السابع: بيان أهمية الاستقصاء في نقل أقوال الموثقين عند الكشف عن حال الرجال

فقد طعن الغماري رحمه الله في استشهاد ابن القيم بقول أبي حاتم الرازي في سويد إنه صدوق كثير التدليس، وقول الدارقطني: هو ثقة ، وعلق أن تقصير وهضم لحق الرجل، وعدم توفيته حقه من التوثيق الذي وثقه به الناس، ومن شرط نقل الجرح والتعديل، أن ينقل جميع ما قيل في الرجل، كما نص عليه أهل الجرح والتعديل، وعدم الاستقصاء في نقل توثيق الموثق كالسكوت عنه جملة تقريبا، لأن ذكر الجميع ما ليس ي ذكر البعض لا سيما عد التعارض، فإن للكثرة قوة في ترجيح جانبها على غيره جرحا وتعديلا، وصنيع سويد يفيد أن المجرحين لسويد أكثر من الموثقين، وأنه لم يوثقه إلا أبو حاتم والدارقطني الذين قد يجوز عليهما الغلط، بخلاف ما لو كان معهم جماعة غيرهم.

المطلب الثامن: مناقشة كلام ابن القيم في أن مسلما لم يخرج لسويد في الأصول:

يقول ابن القيم: وعيب على مسلم إخراج حديثه وهذه حاله، ولكن مسلما روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به، ولم يكن منكرا ولا شاذا بخلاف هذا الحديث. وقد أجابه الغماري من عدة وجوه: أحدها أنه حذف جواب مسلم لمن عاب عليه إخراج حديث سويد

وثانيها: قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟

وهذه دلالة صريحة على أنه ما أخرج له متابعة فقط، بل أخرج له استقلالا، محتجا به.

وثالثها: قوله ولم ينفرد به كهذا الحديث: إن أراد أنه انفرد به عن علي بن مسهر فهذا مسلم، وإن أراد أنه انفرد به لإطلاق فهذا من التغافل أو المغالطة.

وأما رابعها: قوله ولم يكن منكرا ولا شاذا كهذا الحديث غلط، فإن المنكر له إطلاقان: إطلاق المتقدمين وهو ما انفرد به الراوي ولم يروه غيره مطلقا، وهذا قد رواه غيره، في إطلاق المتأخرين وهو ما رواه الضعيف مخالفا غيره من الثقات، وهذا لم يخالف فيه سويدا أحدا، لا ضعيفا ولا ثقة، لا في إسناده ولا في متنه.

وأما الشاذ فهو ما انفرد به الأقدمون كذلك، أو ما خالف فيه من هو أوثق منه عند المتأخرين، وكل ذلك غير موجود في هذا الحديث.

كما أسهب الغماري في الكلام على إيراد ابن الجوزي لحديث الباب في كتابه الموضوعات انطلاقا من قول ابن القيم: وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات، وقد نفى الغماري كون ابن الجوزي ذكره في الموضوعات، بحجة أن النسخة التي بيده اختصر بعض أسانيدها الحافظ السيوطي من ابن الجوزي إلى المخرجين، وأتى بجميع المتون في اللآلئ المصنوعة، ولم يرى أحدا من الحفاظ ذكر أن

ابن الجوزي أورد هذا الحديث في الموضوعات. وعلق على ابن الجوزي أنه غير معتمد فيما يورده من ذلك، فإنه يصيب تارة ويخطئ تارة، وخطؤه كثير جدا، ثم إنه ممن أفرد فيه الناس مؤلفات تخص بيان أخطائه في الأحاديث وغيرها منهم الحافظ العراقي والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي وغيرهم..

كما تكلم الغماري رحمه الله على ذكر ابن طاهر القيسراني لحديث الباب في كتابه تذكرة الحفاظ وبين أنه لا يعتمد على شيء مما يورد إلا بعد تحرير ومراجعة طرق الحديث وأسانيده وكلام الحفاظ فيه.

المطلب التاسع: مناقشته في الاستدلال بكلمة الحاكم في حديث الباب:

علق الغماري من قول –"وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور، وقال: في باب الحديث وقال أنا أتعجب من هذا الحديث فإنه لم يحدث به غير سويد وهو ثقة"– بأنه مخالف للمقصود واستغرابه عدم تحدثه به لغيره، ووضح أنه لا دلالة فيه على أنه يعتقد وضعه، وأنه لا ضرر في تفرد سويد به، كما أنه لا ضرر في تفرد سويد به، فإن كثيرا من الرواة يتفردون ولا يوجد لهم متابع، وأحاديثهم صحيحة متفق عليها، ومثل على ذلك بحديث "إنما الأعمال بالنيات.." تفرد به عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتفرد به علقمة عن عمر، ومحمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة ويحي بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، ثم عن يحي بن سعيد اشتهر وانتشر ... إضافة إلى توسع الغماري في بيان تفرد الثقة الثبت وأنه مقبول ما لم يتبين أنه من وهمه أو غلطه.

* **ذكره من صحح حديث الباب:**

انطلق الغماري من قول ابن القيم أنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم أنه شهد لخ بصحة بل ولا بحسن، وعلق أن هذا باطل ينادي عليه بعدم الاطلاع، وقد أورد عدة أقوال في صحة الحديث منها ما قاله ابن حزم والمعروف بتشدده في التصحيح، فقد أثبته وصححه، فقال في طوق الحمامة: وقد جاء في الآثار من عشق فعف فمات فهو شهيد"

وصححه أيضا الحافظ علاء الدين مغلطاي، فقال في كتابه الواضح المبين بعد إيراده: سنده كالشمس، لا مرية في صحته ولا لبس، وإن كان جماعة من العلماء أعلوه بما ليس بعلة يرد بها.

وصححه أيضا من بعد ابن القيم الحافظ السخاوي، فقال في المقاصد الحسنة بعد إيراد سند الزبير بن بكار: هذا سند صحيح.

وغيرها من الأمثلة التي عزز بها الغماري جوابه على ما قاله ابن القيم في حديث الباب.[20]

المطلب العاشر: في الكلام على رواية الماجشون لحديث الباب:

وفي قوله: ولا يحتمل أن يكون من حديث الماجشون عن ابن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، تكلم الغماري رحمه الله وعلق عليه ووأجابه أن هذا دفع بالصدر وإنكار بدون حجة لا يبقى معه في الدنيا حديث صحيح، ولا تلزم معه أحدا حجة، إذ كان كل من يريد إنكار حديث لم يفهمه ولم يوافق رأيه له أن ينكره ويرده بدون حجة ولا مستند، فإن الذي رواه عن ابن الماجشون هو الزبير بن بكار، والذي شهد له الكثير من الحفاظ بأنه ثقة كالذهبي والدارقطني والخطيب وغيرهم...

وذكر الغماري فيما بعد أن سويدا لم يتفرد بالحديث مطلقا، بل تابعه ابن الماجشون، وتابعه كذلك أبو سعيد البقال عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا. فقال: فإذا ثبت الحديث عن ابن الماجشون الفقيه الثقة المشهور عن ابن أبي حازم الثقة عن ابن أبي نجيح الثقة أيضا عن مجاهد– وهو شيخ شيخ علي بن مسهر الذي هو شيخ سويد بن سعيد في الحديث– فقد ظهرت متابعته، وارتفعت

عنه تهمة التفرد بالحديث، وذهب كل ما تجيش به ابن القيم عليه فإن بالمتابعة يبطل الحمل على الراوي كما هو مقرر في محله من كتب الحديث.

المطلب الحادي عشر: مناقشة احتجاج ابن القيم على أن الشهادة لا تعطى للعاشق:

فمن خلال قوله أن الشهادة درجة عالية عند الله تعالى لا يمكن أن يكون العشق الذي هو شرك في المحبة وفراغ القلب عن الله تعالى تمليك القلب والروح والحب لغيره- تنال به درجة الشهادة وهذا محال... علق الغماري بأن هذا مغالطة عجيبة، وغفلة عظيمة، غريب صدورها من مثله رحمه الله وذلك من وجوه:

الوجه الأول أن الشهادة ليست مرتبة على العشق، ولا في الحديث أن العاشق شهيد، بل الشهادة مرتبة في الحديث منطوقا ومفهوما على أمور ليس العشق واحدا منها:

الأمر الأول: بذل النفس في طاعة الله وطلب مرضاته، باختيار من العبد لا بكره منه وهذا هو السبب الموجب للشهادة الخاصة كما سماها ابن القيم.

والأمر الثاني: مخافة هوى النفس ومحاربتها في سبيل الله تعالى.

والأمر الثالث: خوف الله تعالى والتفادي من عقابه ببذل النفس وإزهاق الروح دون خرق حجاب التقوى وتجاوز الحدود، لا سيما عند دواعي الهوى وغلبة الشهوة.

والوجه الثاني أن صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة بلغت حد التواتر أنه قال: من قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون فهو شهيد.

وتساؤل الغماري كون ابن القيم لما له من الحفظ الواسع للأحاديث واطلاعه وسعة دائرة علمه وطول باعه كيف غفل عن ذكر هذا الحديث خصوصا ثبوته في الصحيحين والسنن الأربعة التي عرفة ما فيها من الصروري لأهل العلم، فضلا عن أهل الحديث، فضلا عن الحفاظ أمثاله.

وأما الوجه الثالث: فقد علق الغماري على قول ابن القيم فيما يخص الأمراض والآفات التي حكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابها بالشهادة والتي اعتبرها ابن القيم لا علاج لها كالمطعون والمبطون والمجنون والحرق والغرق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها، فإن هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها ولا علاج لها...،

بأمور منها أنه صح عن رسول لله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء علمه من علمه، وجهله من جهله"، وأنه هناك تناقض غريب في كتابه الذي ذكر فيه هذا حيث أنه عقد فصلين لذكر علاج داء البطن والطاعون في نفس الكتاب بل وفي نفس كتاب الطب منه، بالإضافة إلى ذلك فهناك الكثير من كتب الطب التي وردت فيها أدوية داء البطن والطاعون، منها ما هو خاص بالأدوية المادية ومنها ما هو خاص بالأدوية الروحية من الأذكار والأسماء والأدعية ومنها ما هو جامع بين الأمرين. واعتبر الغماري أن العشق أيضا بلية من الله لا صنع للعبد فيها من خلال قول ابن القيم في أن البلايا من الله لا صنع للعبد فيها وأنه لا علاج له أيضا قياسا على داء البطن والطاعون، فإذا كان سبب الشهادة وجود المرض الذي لا علاج له فالعشق أول مرض يوجب الشهادة. واستغرب الغماري من عده المجنون من جملة الشهداء، ونفيه أي حديث ورد بشهادة المجنون.

المطلب الثاني عشر: مناقشة حصر ابن القيم للشهادة في الشهادة في سبيل الله والخصال الخمس المذكورة في الصحيح:

ففيما ذكره ابن القيم كون الشهادة خاصة: وهي الشهادة في سبيل الله، وعامة: خمس مذكورة في الصحيح، ليس العشق واحدا منها، ثم الخمسة بعد ذلك وهم الذين ذكرهم ابن القيم في المرض، عقب الغماري عليه من وجوه الأول أنه ذكر خمسا وعد ستا بزيادة المجنوب، إذا فهي ستة، والثاني أنه ذكر الحرق مما هو مخرج في الصحيح، وذلك مما يجب النظر فيه. وأما الثالث أنه لا يلزم من كون أصحاب الصحيح خرجوا الخمس المذكورة أن لا يخرج غيرهم الزيادة عليها بالسند الصحيح أيضا على شرطهم، أو بأصح من شرطهم كما هو معلوم في عدة خصال، كالأسباب الموجبة لظل العرش، وكمن يؤتى أجره مرتين، بل وصاحبا الصحيحين خرجا أيضا خصالا زائدة على الخمس المذكورة، منها:

الميت تحت الهدم وهي خصلة سادسة، والقتل في الدفاع عن المال وهي خصلة سابعة، والموت في سبيل الله وهي خصلة ثامنة.

وقد وردت خصال أخرى خارج الصحيحين، في السنن الأربعة وغيرها من حديث سعيد بن زيد وغيره:

تاسعة وعاشرة وهما من قتل دون دمه ومن قتل دون أهله، **وحادية عشرة** وهي من قتل دون مظلمة **والثانية عشرة** وهي الطعن **والثالثة عشرة** وهي ذات الجنب **والرابعة عشرة** وهي السل **والخامسة عشرة** وهي الموت في طلب العلم **والسادسة عشرة** وهي الموت في الغربة **والسابعة عشرة** وهي الموت في السفر **والثامنة عشرة** وهي الحمى **والتاسعة عشرة** وهي الصرع عن الدابة **والعشرون** وهي الموت في الرباط في سبيل الله.. إلى غير ذلك من الخصال المذكورة في الكتاب..[21]

أما الوجه الرابع فقد أوجز الغماري ما قيل في شهادة العشق باعتباره أن نفس الصحيح ما يدخل في الميت عشقا مع العفة كما في حديث الباب الذي أنكره ابن القيم، فقد تقدم أن في (صحيح مسلم) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله عليه وسلم: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد.. الحديث)، فذكر صلى الله عليه وسلم القتل في سبيل وهو خاص، وعطف عليه الموت في سبيل الله، وهو عام شامل لكل موت في سبيل الله تعالى، والعاشق الذي مات من أجل العفة والامتناع من الوقوع في المحرم كان في سبيل الله جزما مقطوعا به، فهو إذا وارد في الصحيح، والحديث الخاص إنما هو تنصيص على بعض أفراد العام المذكور في الصحيح.[22]

واعتمادا على كل ما سبق يظهر جليا أن الغماري دافع عن الحديث وعقب وعلق على ما قاله ابن القيم في حق الحديث وفي حق رواته وفي استدلالاته عن ضعف الحديث، جملة وتفصيلا ، فالحديث حسب الغماري صحيح من جهة الرواية ومن جهة المعنى وله سندين الأول على شرط الحسن وهو سند سويد بن سعيد ، وقد حكم له الغماري بالحسن لتكلم البعض فيه كلاما ضعيفا وهو ابي يحيى القتات وهو شيخ شيخه، ووصفه ابنحبان بفحش الخطأ ، ومع ذلك وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والبزاز، وخرج له البخاري في الأدب المفرد واحتج به أبو داود والترمذي، وأيضا لقبوله التلقين.

أما السند الثاني فهو سند ابن الماجشون الذي خرجه الزبير بن بكار وحكم بصحته الحافظ السخاوي وهو كذلك وإن كان ابن الماجشون لم يحتج به في الصحيح، وقيل فيه أنه كان فقيها غير متقن في الحديث، إلا أن ذلك لا لا يخلو منه ثقة مثله، فلم يبق مع وجود السندين شك في أن الحديث صحيح في أعلى درجات الصحة، واعتبره الغماري أيضا أنه أصح الأحاديث من أحاديث كثيرة صححها الحفاظ وليس لها مثل هذين السندين، ومن خلال كل ذلك أقر الغماري وقطع بصحة الحديث وثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "مات في سبيل الله فهو شهيد ".

وأبطل طعن ابن القيم رحمه الله تعالى وحكمه عليه بالوضع والبطلان.

المطلب الثالث عشر: المنهج العام للكتاب

* بدأ المؤلف كتابه بالتصحيح في مسألة رواية الحديث وعزوه إلى رواية ابن عباس رضي الله عنه وإبطال رواية عائشة رضي الله عنها.
* يحدث المؤلف في كتابته عن الحديث بشكل مطول أو مختصر عن سند الحديث ومتنه ورجاله، ويستشهد بكلام الحفاظ وأقوالهم في الحديث والرجال.
* يسيطر على منهجه رحمه الله العمل بالدليل فحيث لا يوجد دليل مقنع ومنطقي على حكم ما فإنه يرده، ولو لم يكن معه دليل نقيضه، كما فعل في أحايين كثيرة كما ذكر سابقا في رواية ابن الماجشون وغيرها كثير...
* يذكر الحديث معزوا لأصله، مع ذكر المخرجين له، أو على الأقل أشهرهم.
* وكذلك من منهجه رحمه الله تعالى ذم التقليد، فقد كان محبا للتجديد وساعيا للاجتهاد، ودقيقا في مسألة الإسناد والجرح والتعديل وكل ما يخص علم الحديث، لذلك كان من أساليب رده على الطعون والمجازفات والمغالطات، العصبية والتشدد، والتعقيب، والمناقشة، والتصحيح لأقوال، والتضعيف لأخرى، والتمحيص، والاستدلال، والتحليل، والتنقيح، وذلك لما بدر **من وجهة نظره** من أخطاء للشيخ ابن القيم في استدلالاته واستشهاداته، فيصححها حسب علمه ومعرفته وإلمامه بالمسألة دون تقليد أو اتباع.
* كذلك ما ظهر جليا دفاعه عن رواة الحديث والتعقيب عما جاء في الكلام والطعن فيهم والاستشهاد بأقوال الحفاظ الذين تكلموا عنهم وشهدوا لهم بالثقة والصدق في القول.

فمنهج الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه "درء الضعف عن حديث من عشق فعف" يتميز بالدقة والعمق في التحليل الحديثي. حيث اتبع من خلاله منهجًا نقديًا يعتمد على تقصي الأسانيد وتحليل الروايات، مع الاهتمام بالجوانب اللغوية والفقهية للأحاديث. وسعى من خلال هذا الكتاب إلى الدفاع عن صحة الحديث وإبراز مكانته في السنة النبوية.

وقام بتقديم الأدلة من السنة وأقوال العلماء لدعم موقفه، وناقش الآراء المختلفة بشكل موضوعي، معتمدًا على المنهج العلمي في البحث والتدقيق. كما يهتم بتوضيح الأخطاء الشائعة في فهم الحديث ويسعى لتصحيحها، مما يجعل كتابه مرجعًا هامًا للباحثين في علم الحديث والدراسات الإسلامية.

سعى الغماري جاهدا في الكتاب إلى درء الضعف عن الحديث من خلال تقديم الأدلة والشواهد من السنة وأقوال العلماء. وناقش الأسانيد المختلفة للحديث ويحلل الروايات بعناية فائقة، مستعرضًا النقاشات الفقهية المتعلقة به، كما سبق الذكر في ذلك.

كما أبرز أهمية الحديث في السياق الإسلامي كمثال للعفة والكرامة الإنسانية. مما يعكس جهود الغماري في الدفاع عن الأحاديث النبوية وتقديم رؤية متوازنة تجمع بين العلم الشرعي والتحليل النقدي.

خاتمة:

وهكذا تم بحول الله دراسة منهج هذا الكتاب الذي ألفه الإمام الحافظ المجتهد ناصر السنة شهاب الدين أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق رحمه الله تعالى وأدام بعلمه النفع، ودراسة ما جاء فيه، وتبيان ما تضمنت حيثياته وحواشيه من نقد وتمحص وتحليل في الحديث، واستدلال واستشهاد ومناقشة، وما إلى ذلك من المنهج النقدي الذي اعتمد عليه الحافظ الغماري في التعقيب والاجتهاد...

الهوامش:

[1] البحر العميق في مرويات ابن الصديق، للسيد أحمد بن الصديق الغماري،1/5-6.

[2] التصور والتصديق، ص 8-10. ولا يعرف تاريخ وفاته.

[3] المصدر نفسه، ص 10-15.

[4] إتحاف المطالع، ضمن موسوعة أعلام المغرب: 3039/8.

[5] البحر العميق،1/12-13.

[6] البحر العميق 8/1.

[7] ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ، تحقيق عدنان زهار، ص 9.

[8] البحر العميق: 31/1.

[9] المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص 285.

[10] جونة العطار:1/157-158.

[11] الأنيس والرفيق، عبد الله التليدي، ص 48.

[12] المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي 6/358-357.

[13] زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، 4/252-256.

[14] درء الضعف عن حديث من عشق فعف، ص 34.

[15] سراج المريدين، ص 151.

[16] درء الضعف، ص 31.

[17] درء الضعف عن حديث من عشق فعف ص 35. وفيها نظر. ولا تسلم من الاعتراض. وما زال الحفاظ يجتهدون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وقد يخالفون من تقدمهم في ذلك، ومنهم المصنف رحمه الله.

[18] الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو الأ.دي البردعي، نسبة إلى بردعة، بلد من أعمال أذربيجان-توضيح المشتبه(1:451)-، أحد النقاد، صحب أبا زرعة وتخرج به، توفي سنة 292، رحمه الله والمنقول تجده في سؤالاته لأبي زرعة المحققة في كتاب : أبو زرعة الرازي وجهوده (2:307).

[19] درء الضعف، ص 52

[20] انظر الكتاب، ص: 105-109.

[21] انظر الكتاب، ص 128-134.

[22] انظر الكتاب، ص 134.